

"معايير النقد للقراءات عند النحاس والزجاج: منهج مقارنة"

"Criticism Standards for Readings on Alzajaj and
Alnahas: A Comparative Approach"

شيخة عبدالله سعيد الزعابي

Shaikha Abdullah Saeed Al Zaabi

محاضر، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة كلباء، الإمارات العربية المتحدة
shaikha.alzaabi@sharjah.ac.ae

ملخص البحث:

يحتوي هذا البحث على دراسة استقرائية لأسلوب ومنهج الإمامين أبي جعفر النحاس (ت: 338هـ) وأبي إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج (ت: 311هـ) في باب اختيار القراءة القرآنية ونقدها، واستخلاص المعايير والقواعد التي بنيا عليها آراءهما واختياراتهما، وطرق التخرّيج والتوجيه النحوي التي استندا إليها، والأنواع التي تعرضا لها بالنقد والتقييم.

وقد نشأت العلاقة بين الإعراب والقراءة القرآنية على إثر التباين الدلاليّ للأصوات اللغوية، وذلك مرده إلى اختلاف نطقيّ أو تباين لهجيّ، ومن هنا ظهر التأويل النحويّ لتعزيز اختيار القارئ والانتصار لمذهبه؛ وذلك لأن القراءة سنة متبعة، والسنة أولى بالاتباع دون أن تخضع بالضرورة إلى التأويل النحوي والحجج القطعية، وتظهر أهمية مدارس القراءات في تصحيح الاستعمال اللغوي واستيعاب المعاني الخاصة ببعض القبائل وغيرها ممن درج في فلکها، وينوّه الباحث أن الوقوف عند حدود الإعراب فقط لدى الإمامين النحاس والزجاج لا يأتي بالثمرة المرجوة، وإنما بإمكاننا التوسع والامتداد إلى بعض الآفاق الفقهية دونما استرسال، فلا تقل قيمة ذلك عن قيمة القراءة وتخرّيجاتها الإعرابية وتوجيهاتها النحوية.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية، المعايير النقدية، الزجاج، النحاس، منهج مقارنة.

Research Summary:

This research contains an inductive study of the style and methodology of the two imams Abu Jaafar al-Nahhas (d. 338 AH) and Abu Ishaq Ibrahim bin al-Sari al-Zajjaj (d. 311 AH) in the chapter on choosing and criticizing Qur'anic reading, and extracting the criteria and rules on which they based their opinions and choices, and the methods of graduation and grammatical guidance on which they relied. to it, and the types to which they were subjected to criticism and evaluation.

The relationship between parsing and Quranic reading arose as a result of the semantic variation in linguistic sounds, due to a pronunciation or dialectal variation, and from here grammatical interpretation appeared to enhance the reader's choice and triumph for his doctrine. This is because reading is a Sunnah to be followed, and the Sunnah is more deserving of being followed without necessarily being subject to grammatical interpretation and definitive arguments, and it shows the importance of studying the readings in correcting linguistic usage. And comprehending the specific meanings of some tribes and others who fell into their orbit, and the researcher notes that stopping at the limits of syntax only with the two Imams al-Nahhas and al-Zajjaj does not bring the desired fruit. Rather, we can expand and extend to some jurisprudential horizons without going too far, so the value of that is no less than the value of reading, its syntactic interpretations, and its grammatical directions.

Keywords: Qur'anic readings, Criticism Standards, Alzajaj, Alnahas, Comparative Approach.

مقدمة

اختيارات الأمام أبي جعفر النحاس في ميدان (علم القراءات رواية) كثيرة، وآراؤه في باب الدراية وفيرة، وهي مبنوثة ومتفرقة في مصنفه (إعراب القرآن)، وقد تميز - رحمه الله - بظهور شخصيته في هذا المصنف، وذلك جلياً من خلال إيراد آرائه واختياراته، والتي بناها على قواعد محكمة، واستند في انتقائها على أقيسة دقيقة، وهي لا تخرج عن كونها روائية أو درائية، كما اهتم بمناقشة الروايات والأخبار، واتسم منهجه باتباع الأثر، وجعله منطلقاً في الحكم والنظر، وإغلاق باب التفضيل بين القراءات المتواترة، وكانت اختياراته أدائية، وترجيحه بين الأوجه المروية كان لموجب يستدعيها، وتقديم الأثبت والأصح من بينها، فلم يكن النحاس مجرد ناقل في كتابه (إعراب القرآن)؛ بل حرص على التنبيه على ما وقع في الروايات من أغلاط وأوهام، ونقد النصوص، وبيان العلة فيها، وإبداء اجتهاده الخاص إذا لم يجد ما يقنعه عند سابقه.

والاسم المشهور لكتاب الزجاج هو (معاني القرآن وإعرابه)، وله تسمية أخرى وردت في مقدمته، إذ قال الزجاج: " هذا مختصر في إعراب القرآن ومعانيه"⁽¹⁾، فقدّم الإعراب على المعنى، وتتجلى أهمية هذا المصنف في كونه موسوعة علمية ضخمة، إذ ضم بين دفتيه مسائل متنوعة في النحو، واللغة، والقراءات، والتفسير، استمدها الزجاج من موارد أصيلة، مثل كتاب العين للخليل، وكتاب سيبويه، ومجاز أبي عبيدة، ومعاني الفراء، ومعاني الأخفش، واتسم الزجاج بالتححرر العلمي والموضوعية والتحفظ في إصدار الأحكام النقدية، وانتهج تلك الطريقة في انتقاء الآراء النحوية من شتى المدارس النحوية، ولا شيء أدل على انفتاحه العلمي وتحرره الفكري من تأثيره بالفراء الكوفي، وتنجلي موضوعية الزجاج في نقد بعض نحاة البصرة، أما تحفظه فقد ظهر حين يعرض لقراءة لا تروق له ولا يجد لها مخرجاً فيقول عنها: " لا أعرف لهذا مخرجاً"⁽²⁾ أو " لست أعرف ما وجه ذلك"⁽³⁾، فلا يدعي شيئاً لنفسه على غير بينة.

ولقد دفعني لاختيار هذا الموضوع أسباب شتى، أذكر منها:

1. مكانة الإمامين النحاس والزجاج السامية؛ فهما من مشاهير علم القراءات المنيف، والجامعين بين فيني الرواية والدراية، وكتابهما (معاني القرآن وإعرابه - إعراب القرآن) من العمّد الأصيلة والمراجع الرصينة، ذواتا قيمة علمية يرجع إليهما المشتغلين بهذا الفن، ويعولون عليهما؛ حيث الاختيارات والفوائد والفرائد النفيسة، وكان لذلك أثر في تأصيل مراحل اختيار القراءات، وانتقاء المرويات.

2. القراءة في مخطوطات علمية أثرية قديمة من شأنها أن تربط بين الأصالة والمعاصرة، فننهض بحاضرنا وفق معطياته وبهذه ركب الأقدمين وهداهم المستقيم.

ويتغيا البحث المشاركة مع النحاة المهتمين بالقراءات ومعالجة قضاياها؛ على إثر كونها مصدرًا من مصادر السماع والاحتجاج التي تُبنى عليها القواعد النحوية، بيد أن هؤلاء النحاة وجدوا ما يخالف ما اتفقوا على تأصيله من القواعد ويُجانب ما تواضعوا عليه؛ فلجأوا للتأويل بشتى أساليبه؛ لتتسق القراءة مع القاعدة. رغم افتراض أن الأصل على خلاف ذلك.

ومن خلال التواصل مع المراكز البحثية المتخصصة، والمتخصصين في الدراسات القرآنية، لم يتطرق أحد إلى البحث في هذا الموضوع، بيد أنني اطلعت على بحث بعنوان: نقد القراءات القرآنية في إعراب النحاس، للدكتور عبد الرحيم مرزوق، ويتضح الفرق بين الباحثين في المنهجية التي سلكها كل باحث في هذين الباحثين؛ فالبحث الموسوم بـ (نقد القراءات القرآنية...) متخصص في نقد منهج النحاس في عرض القراءات من حيث القبول والرد، ومدى التزامه بركن التواتر أو حجية الجماعة، كما أنه شمل سائر القراءات بأنواعها، متواترها وشاذها.

ومن الدراسات التي تناولت إعراب القرآن للزجاج: الظواهر اللغوية في معاني القرآن وإعرابه للإمام أبي إسحق الزجاج، رسالة ماجستير من إعداد الطالبة وفاء عباس الديلمي، من جامعة بغداد، والإمام الزجاج ومنهجه في كتابه معاني القرآن وإعرابه، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، من إعداد الطالب علال عبد القادر بندويش. وقد تطرق البحث إلى الجوانب التأصيلية التي اتبعها النحاس والزجاج في عرضهما للقراءات، وطريقتيهما في ذلك من حيث التوجيه والإعراب، لا القبول والرد فقط كما حدث في أدبيات هذه الدراسة، وإيراد الأقوال ونسبتها إلى أصحابها، وغير ذلك من المطالب التي سيأتي بيانها في خطة البحث.

يتكون البحث من: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع.

فالمقدمة: تشتمل على أهمية البحث وأسباب اختياره، ومشكلته وحدوده وأسس النظرية، والدراسات السابقة، وما أضافه البحث من جديد في حقل القراءات القرآنية، ومنهج البحث وإجراءاته.

التمهيد: ويشتمل على لمحة موجزة عن تأصيل علم القراءات وأوجه تعالقه مع علم النحو، وكذلك ترجمة مختصرة للإمامين أبي جعفر النحاس وأبي إسحاق الزجاج.

المبحث الأول: معايير نقد القراءة رواية.

المبحث الثاني: معايير نقد القراءة دراية.

الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث وتوصياته.

ثم فهرس المصادر والمراجع.

واتبعت في كتابة هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي النقدي المقارن، وذلك بتتبع المواضيع التي نصّ فيها الإمامان في (إعراب القرآن) على نقد للقراءة، ثم استنباط منهجها على إثر ذلك، واستخلاص القواعد التي اعتمدا عليها في إصدار اختياراتهما وأحكامهما النقدية، مع ضرب أمثلة على ذلك من الكتابين موضع الدراسة والتحليل، وعقد الباحث موازنته وانتصر للقراءة على أساس السماع الفصيح والقياس البين، مع إفساح المجال لوجهات النظر التاريخية في تناول الظواهر النحوية الداخلة في إطار البحث؛ فهي غير قارّة جامدة، وإنما تتحول وتتغير أو تتطور في حيزها الزماني والمكاني.

ولم يجمع الزجاج في كتابه كل القراءات لكل مفردة أو آية قرآنية، وإنما اختار منها، ثم استفاد بتمكنه من اللغة والإعراب في ذكر معاني الآية وتفسيرها على غير مثال سابق؛ مما هو جدير بالاحتذاء في جعل اختلاف القراءات سبباً لاستنباط معاني متعددة ومتكاملة للآية الواحدة، على خطى علمية مستنيرة.

واعتمد النحاس على قراءات القراء المشهورين، وتأثر بهم، إلا أن ذلك لم يمنعه من مباشرة نقد بعض القراءات لديهم، وهو أيضاً لا يكتفي بالتعليق على هذه القراءات، وإنما يجدد في البحث عن العلة في رده لقراءة معينة، ويستعين بقراءة أخرى ليوضح موقفه من القراءة التي يردّها أو يقبلها، متوسلاً غالباً بآراء نحاة البصرة وتعليقاتهم، وخاصة المبرد، لبيان الأسباب التي دعت إلى الرد أو القبول، وحينما يرد القراءة يصفها بأنها غلط من الجانب النحوي، ولا يشير إلى شذوذها، أو ضعفها من وجهة نظر القراءات، ورغم تلك الجهود - على أهميتها - لا تزال القراءات بحاجة لكثير من الدرس والاستقراء بأساليب جديدة في الجانب النحوي، وهو ما يتغيّاه هذا البحث.

هذا وأسأل الله التوفيق والسداد، ونيل المأمول والمراد، وأعتذر عن ضعف البيان، والخطأ والنسيان، وصلّى الله على نبينا محمد سيد ولد عدنان.

والحمد لله رب العالمين ،،،

تمهيد:

إن الحد المعروف لعلم القراءات هو أنه علم يعنى بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم واختلافها معزواً إلى ناقله⁽⁴⁾، والقرآن الكريم كلام الله تبارك وتعالى أنزل بلسان العرب، فأخذ سمت لغتها وأساليبها، واللغة - كما هو معلوم - مجموعة من الألفاظ تحكمها قواعد وقوانين عدة، منها القواعد الصرفية والنحوية والصوتية والدلالية والمعجمية، والقراءات بوصفها صور متعددة للألفاظ القرآنية تخضع بلا شك إلى هذه القواعد، ومن هنا تنشأ العلاقة بين علم القراءات الذي يُعنى - كما أشرنا - بكيفية أداء الكلمات، وقواعد اللغة، ولا سيما القواعد النحوية، فمما لا شك فيه أن هنالك علاقة قوية تربط بين علمي النحو والقراءات القرآنية، منها أنه لا يجوز للنحوي أن يترك الاعتناء بالقراءات التي هي مصدر الاحتجاج الأول، " فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً"⁽⁵⁾، وكذا القارئ ينبغي أن يُحصّل جانباً من النحو والصرف، بحيث إنه يوجّه ما وقع له من قراءات⁽⁶⁾.

ومن هنا جاءت عناية علماء العربية بالقراءات، ومن الجدير ذكره هنا أن أغلب هؤلاء العلماء هم في عداد القراء أو من رواة القراءات، أمثال أبي عمرو بن العلاء (ت 157 هـ)، والكسائي (ت 189 هـ)، وأبي حاتم السجستاني (ت 265 هـ)، والفراء (ت 207 هـ)، والأخفش (ت 211 هـ)، وأبي عبيدة (ت 210 هـ) وآخرين، ومن أجل ذلك كانت كتب هؤلاء العلماء ولاسيما كتب إعراب القرآن ومعانيه منها زاخرة بالقراءات ورواياتها، وصحيحها وشاذها، وأحوال سندها، وما إلى ذلك من الأمور المتعلقة بعلم القراءات، لذا فلا غرو أن يضم كتابي إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس وأبي إسحق الزجاج بكل ما ذكرنا من أعداد القراءات وأصحابها.

ترجمة الإمامين: أبي جعفر النحاس وأبي إسحق الزجاج

أولاً: أبو جعفر النحاس

نأخذ هنا بعض ما أورده السيوطي (ت: 911 هـ) عنه اختصاراً، فقد ذكر في بغية الوعاة أنه أحمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المعروف بابن النحاس أبو جعفر النحوي المصري من أهل الفضل الشائع، والعلم الذائع. رحل إلى بغداد وأخذ عن الأخفش الأصغر (ت: 315 هـ)، والمبرد (ت: 286 هـ)، ونفطويه (ت: 323 هـ)، والزجاج (ت: 310 هـ)، وعاد إلى مصر وسمع بها النسائي (ت: 303 هـ) وغيره، وصنّف كتباً كثيرة، منها: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والكافي في العربية، والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين، وشرح المعلقات، وشرح

المفضليات، وشرح أبيات الكتاب، والاشتقاق، وأدب الكتاب وغير ذلك. وقلمه أحسن من لسانه، وكان لا ينكر أن يسأل أهل النظر ويناقشهم عما أشكل عليه في تصانيفه.

وورد في وفاته أنه كان جالساً على درج القياس بالنيل – وهو عمود من الرخام يقاس به منسوب مياه نهر النيل – يقطع شيئاً من الشعر فسمعه جاهل فقال: هذا يسحر النيل حتى لا يزيد ماؤه فدفعه برجله فغرق، وذلك في ذي الحجة سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة للهجرة.

وعده أبو عمرو الداني (ت: 444هـ) في طبقات القراء، فقال روى الحروف (القراءات) عن أبي الحسن ابن سنبوذ (ت: 328هـ)، وأبي بكر الداخوني (ت: 324هـ)، وأبي بكر بن يوسف (ت: 337هـ)، وسمع الحسن بن عليب (ت: 290هـ)، وبكر بن سهل الدمياطي (ت: 289هـ)⁽⁷⁾.

ثانياً: أبو إسحق الزجاج

أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، اُحترف في أول حياته خراطة الزجاج؛ لذا غلب عليه اسم الزجاج، ويعني لقب مهنته. كان دخله لا يتعدى الدرهمين أو درهماً واحداً ونصف الدرهم؛ مما شجعه إلى التعليم ومعرفة اللغة؛ لذا اتصل بمجلس ثعلب، ينهل منه إلى حيث قدوم المبرد ببغداد، واتخاذ حلقه في مسجد لينتقل إليها الزجاج تاركاً ثعلباً.

عاش الزجاج ما بين القرن الثالث الهجري وأوائل القرن الرابع، حتى توفي سنة 310 هـ، وتلمذ الزجاج على يد المبرد لفترة طويلة من الزمن، وكان من نابغي مدرسته، ومن أشهر تلامذته: أبو القاسم عبدالرحمن الزجاجي، وأبو العباس ولاد التميمي، وأبو جعفر النحاس، وابن السراج، ومن أشهر مؤلفاته: ما ينصرف وما لا ينصرف، الإنسان وأعضاؤه، والفرس، والعروض، والاشتقاق، ومختصر في النحو، وشرح أبيات سيبويه، وأهم مؤلفاته هو معاني القرآن وإعرابه، ويُقال إن الزجاج استمر في كتابته أكثر من ستة عشر عاماً، وخصّ تفسيره هذا ليبين أثر الإعراب في المعنى والتفسير، فيشرح الآية ويفسرها ضمن اللغة والنحو أولاً، ثم يعطي المعنى المراد من الآية⁽⁸⁾.

وكان الزجاج من النحاة البغداديين الذين راعوا الأصول النحوية من السماع المتمثل بالقرآن وقراءاته، والحديث الشريف، وكلام العرب المنظم والمنثور، والقياس والإجماع، واستصحاب الحال، فضلاً عن استدلالات أخرى كالاستدلال العقلي وغيره؛ ومن ثم لم يتورع الزجاج عن نقد القراءات المخالفة لتلك الأصول ورميها باللحن والشطط، بيد أن النحاس راعى حرمة القراءة حيناً وسلك مسلك الزجاج حيناً آخر؛

فسعى جاهداً للتوفيق بين القواعد والأصول النحوية بذوقه النقدي عبر آليات التأويل النحوي وأساليبه المختلفة، وإن استعصى الأمر عليه فיעدّ القراءات المخالفة للأصول النحوية حياً عن سنن العرب.

المبحث الأول: معايير نقد القراءة رواية

أولاً: النحاس:

تشير المصادر التي تحدثت عن أبي جعفر النحاس أنه أولى عناية كبيرة بكتب القراءات القرآنية؛ إذ كان يعتمد اعتماداً واسعاً على القراءات في كل ما ألف من كتب، ولعل مرد ذلك إلى ثقافته الواسعة في هذا العلم، فضلاً عن كونه معدوداً عند بعض مؤرخي القراءات من القراء؛ فقد نقل الداوودي، والسيوطي عن الداني قوله أنه منهم - أي القراء -، فقد جعله السيوطي - كما أشرت آنفاً - في بغية الوعاة في طبقات القراء؛ قال: " روى الحروف عن أبي الحسن بن شنبوذ وأبي بكر الداوودي وأبي بكر بن يوسف⁽⁹⁾. وليس هذا الأمر المستغرب عنه، فقد كان من بين شيوخه عدد كبير ممن عُرف بعنايته بعلم القراءات القرآنية، فقد أشار ابن الجزري (ت: 838 هـ) إلى أسماء عدد من شيوخه الذين أخذ عنهم القراءات، منهم: أبو بكر النجيني (ت: 307 هـ)، وأبو الحسن الباهلي (ت: 314 هـ)، وأبو بكر المرزوي (ت: 300 هـ)⁽¹⁰⁾.

ولعل هذا ما يفسر كثرة استشهاده في كتبه بالقراءات القرآنية، ولا سيما كتابه (إعراب القرآن) الذي جعله سجلاً للقراءات وأصحابها، فضلاً عما ورد في كتبه الأخرى، مثل القطع والاستئناف، وكتابه معاني القرآن، وأيضاً كتابه شرح المعلقات الذي لا يخلو من ذكر كثير من القراءات حين الاستشهاد ببعض النصوص القرآنية التي ترد فيه هذه القراءات.

وحين نُمعِن النظر في طريقة عرضه للقراءات نجد أن له أسلوباً يتمثل في استقرائه آراء القراء كل في قراءته، مع ذكر سلسلة الأسانيد التي نقلت روايات هذه القراءة أو تلك، ويمارس على تلك الروايات عملية نقدية تتمثل في رده بعض القراءات، أو تضعيفه روايات أخرى، أو قبوله بعض منها وتأنيده لها، أو ترجيحه قراءة على قراءة أخرى. وقد أشار إلى عنايته واهتمامه بالقراءات في مقدمة كتابه (إعراب القرآن) حين وصف الكتاب بالقول: " هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله إعراب القرآن والقراءات التي تحتاج أن يبين إعرابها والعلل فيها ولا أخليه من اختلاف النحويين، وما يحتاج إليه من المعاني وما أجازها بعضهم ومنعه بعضهم وزيادات في المعاني وشرح لها..."⁽¹¹⁾.

فقد أكثر من روايته القراءات وتتبع سندها منذ بداية إعرابه أم الكتاب، حتى آخر آية في كتاب الله العزيز، ومثال ذلك قوله في قراءة (الحمد لله)⁽¹²⁾ بكسر الدال " روى إسماعيل بن عياش عن زريق عن الحسن أنه قرأ (الحمد لله) "، وعلى الرغم من شهرة القراءة عن الحسن البصري، بيد أنه لم يكتف بذكر صاحبها على شهرتها، وإنما أثر إلا أن يسير على منهجه في ذكر سلسلة سند الرواة.

ومنهج النحاس هذا جعله لا يطمئن إلى أي قراءة على الرغم من أنه نقل الروايات في القراءات كلها، ما لم يتبين قوتها أو ضعفها، فهو في هذا كما يقول د. أحمد خطاب العمر - " لم يبعد كثيرًا عن مواقف البصريين من القراءات، فللبصريين، أو قل لسبويه والمبرد قراءة يقيسون فيها على ركن صحتها في العربية، أكثر من قياسهما على الركنين الآخرين، وهما موافقتهما خط المصحف وصحة سندها، وكانا يرويان تلك القراءات، وكذلك فعل أبو جعفر النحاس"⁽¹³⁾.

واعتمد النحاس على قراءات القراء السبعة؛ نافع، وابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي عمرو بن العلاء، وعبدالله بن عمر، واعتمد أيضًا على قراءات غيرهم من مثل : الأعمش، وابن محيصة، والحسن البصري، واليزيدي، وابن مقسم، وأستاذه في القراءات ابن شنبوذ، الذي يبدو أن له تأثيرًا في اعتماد النحاس على قراءات هؤلاء القراء، بيد أن هذا التأثير لم يمنع النحاس من نقد هذه القراءات؛ فكثيرًا ما كان يردّ عددًا منها؛ فهو تارة يأخذ بها، وكثيرًا ما يضعف عددًا آخر، وتارة يرى أن هذه القراءة أو تلك مردودة؛ كونها غير موافقة للمصحف الذي عليه الجماعة، أو أن في هذه القراءة لحن هنا، أو غلط من القارئ، أو هذه قراءة على التفسير، وهو أيضًا لا يكتفي بالتعليق على هذه القراءات، وإنما يجد العلة في رده هذه القراءة أو تلك ويذكر السبب، ويستعين بقراءة أخرى ليوضح موقفه من القراءة، ويبين الأسباب التي دعت به إلى ردّها⁽¹⁴⁾.

لقد كان لكتب إعراب القرآن في القرن الرابع الهجري اهتمام واضح في نقد وتوجيه القراءات توجيهًا ضمنيًا، وبيان وجهها اللغوي، وفي مقدمتها إعراب القرآن للنحاس والزجاج، الذي حوى بين دفتيه أحكام نقدية قيمة للقراءات، ويعد القرن الرابع الهجري عصر التجديد في نقد القراءات القرآنية؛ إذ ارتقى التأليف في النقد من نظرات متناثرة هنا وهناك، وآراء توجيهية ضمنتها لنا كتب إعراب القرآن، إلى وضع مؤلفات استوعبت القراءات أجمع، وهي كثيرة تربو على الخمسين مؤلفًا حتى منتصف القرن السابع للهجرة، ولا نكاد نجد بعد ذلك كتبًا في هذا الجانب إلا النزر اليسير حتى دخول العصر الحديث.

ولقد كانت حجج القراءات ونقدها وتوجيهها في القرن الثاني الهجري منثورة في كتب اللغة وإعراب القرآن ومعانيه وبعض التفاسير، كالكتاب لسبويه، ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش وغيرها، واستمر

الحال حتى منتصف القرن الرابع الهجري، ويعد أن سبَّع ابن مجاهد القراءات السبع في كتابه المشهور (السبعة في القراءات) أحدث ثورة علمية في ميدان نقد وتوجيه القراءات، فتسابق العلماء وتباروا في نقد القراءات التي جمعها ابن مجاهد، فألف الزجاج والنحاس تلميذه في أزمان متقاربة، وفتحوا الباب أمام طلابهم ومن جاء بعدهم؛ ليدلوا بدلوهم في هذا العلم الشريف، وزاد الاهتمام بنقد وتوجيه القراءات الصحيحة؛ لأن حاجة الناس إليها أكثر، واهتمامهم بها أوفر، وكان لكتب إعراب القرآن مناهج تسير على وفقها، لكنها تجتمع بالغالب في ترتيب الآيات حسب ورودها في المصحف الشريف، فتذكر الكلمة المختلف في قراءتها منسوبة إلى قارئها، ثم تبين وجهها في العربية صوتياً أو صرفياً أو نحوياً مع الإشارة إلى المعنى الذي تحمله في النص الواردة فيه ولو بصورة مختصرة.

وهنا لا بد لنا من الإشارة إلى بعض صور عرض النحاس القراءات في كتابه إعراب القرآن، وإشاراته لأسماء قرائها، وردوده عليها، فمن بين ما ذكره من قراءات ما ورد في الآية (26) من سورة البقرة في قوله - تعالى - : " إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها " (15)، فبعد أن ذكر اللغات في كلمة (يستحي)، وأن لغة تميم وبكر بن وائل أنها بياء واحدة، ذكر القراء الذين قرؤوها بياء واحدة، قال: " هكذا قرأ ابن كثير وابن محيصن وشبل وفيه قولان؛ قال الخليل: أسكنت الياء الأولى كما سكنت في (باغ) وسكنت الثانية؛ لأنها لام الفعل، قال سيبويه، وقال غيره: لما كثر وكانتا ياءين حذفوها وألقوا حركتها على الحاء" (16).

ونرى أن النحاس لا يكتفي بذكر هذه القراءات والآراء، وإنما يرد على أقوال الخليل وسيبويه، يقول: " شرح قول الخليل أن الأصل استحي فاعله من جهتين أعلّ الياء الأولى كما يقال: استباع وأعلّ الثانية كما يقال: يُرمى فحذف الأولى لئلا يلتقي ساكنان، وهذا بعيد جداً؛ لأنهم يجتنبون الإعلال من جهتين. والقول الآخر هو قول سيبويه سمعت أبا إسحق يقول: فإذا قال سيبويه بعد قول الخليل: وقال غيره فإنما يعني نفسه، ولا يسمي نفسه بعد الخليل إجلالاً منه له، وشرح قول سيبويه أن الأصل: استحي كثر استعمالهم إياه، فحذفوا الياء الأولى وألقوا حركتها على الحاء، فأشبهه افتعل نحو اقتضى فصرفوه تصريفه، فقالوا: استحي يستحي" (17).

والملاحظ هنا أيضاً أن النحاس آثر قول سيبويه الذي يبدو أنه ارتضاه، وفي حديثه عن قوله - تعالى - " مثلاً ما بعوضة " يتحدث عن أوجه النصب في القراءة الصحيحة التي عليها الجمهور، مستشهداً بآراء العلماء منهم الكسائي والفراء، ومن ثم يذكر قراءة الرفع المنسوبة إلى رؤبة التي تعد من القراءات الشاذة؛ كونها مخالفة لقراءة الجمهور (18)، يعرضها ثم يبين ما فيها من شذوذ أو (قبح)، وإن لم يسمّها بالشاذة، يقول: "

وحكى أنه سمع رؤية يقول (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضه) بالرفع، وهذه لغة تميم، جعل (ما) بمعنى الذي، ورفع بعوضة على إضمار ابتداء، والحذف في (ما) أقبح منه في الذي؛ لأن الذي إنما له وجه واحد والاسم معه أطول⁽¹⁹⁾.

ونجد مثل ذلك في إعرابه لقوله - تعالى - : " فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا يحزنون"⁽²⁰⁾، فبعد أن ذكر إعرابها ورأي الكسائي فيها ذكر القراءة الأخرى للآية بتنكير (هدى)؛ يقول : " وقرأ عاصم الجحدري وعيسى وابن أبي إسحق (فمن تبع هدي)، قال أبو زيد : هذه لغة هذيل، يقولون : هُدي وعصياً"⁽²¹⁾، ولم يقف عند هذا الحد، فنراه يأتي بآراء أعلام العربية؛ لبيان علة هذه القراءة أو اللغة؛ فيقول : " العلة في هذا عند الخليل وسيبويه وهذا معنى قولهما أن سبيل ياء الإضافة أن يكسر ما قبلها، فلما لم يجز أن تتحرك الألف جعل قبلها ياءً عوضاً من التغيير"⁽²²⁾. وهنا يعلل النحاس هذا الوجه من القراءة من دون أن يشير إلى أنها من الشواذ، في حين نجد أن ابن جني قد عدّها في الشواذ، وذكر وجه قلب الألف ياءً نقلًا عن أبي علي الفارسي الذي يوافق قوله، ما نقله النحاس عن الخليل وسيبويه، يقول : " وجه قلب هذه الألف لوقوع ياء المتكلم بعدها - أنه موضع ينكسر فيه الصحيح، نحو هذا غلامي، ورأيت صاحبي؛ فلما لم يتمكنوا من كسر الألف قلبوها ياءً، فقالوا هذه عصي، وهذا فتى؛ أي عصاي وفتاي، وشبهوا ذلك بقولك مررت بالزيدين، لما لم يتمكنوا من كسر الألف للجر قلبوها ياءً، ولا يجوز على هذا أن نقلب ألف التثنية لهذه الياء، فنقول هذان غلامي؛ لما فيه من زوال علم الرفع، ولو كانت ألف عصا ونحوها علمًا للرفع لم يجز فيها عصي"⁽²³⁾.

وعلى هذا دأب النحاس فلم يغفل قراءة من دون أن يذكرها، حتى وإن تعددت القراءات في الآية الواحدة، ومن ثم يرجح ما يراه الأجود من بينهن، ففي إعرابه لقوله - تعالى - : " إن تبدوا الصدقات فنعما هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير"⁽²⁴⁾، يبدأ القول بالقراءات التي في قوله - تعالى - : (فنعما هي)، فيشير إلى أن " هذه قراءة أبي عمرو وعاصم ونافع، وقرأ الأعمش وحمزة والكسائي (فنعما هي) بفتح النون، روي عن أبي عمرو ونافع بإسكان العين، رواه قالون عن نافع"⁽²⁵⁾، نلاحظ هنا أن النحاس جمع في هذا الجزء من الآية القرآنية قراءتين لستة قراء؛ الأولى منها للقراءة المعروفة، وهي بتشديد الميم، والأخرى أقل منها وهي بالتخفيف.

وأيضًا حين يذكر أوجه القراءات المتعددة في قوله - تعالى - : " ويكفر عنكم من سيئاتكم " ، ففضلاً عن القراءة المعروفة عن عاصم يعرض القراءات الأخرى، يقول : " قرأ قتادة وابن أبي إسحق، وأبو عمرو (ونكفر عنكم من سيئاتكم)، وقرأ نافع والأعمش وحمزة والكسائي (ونكفر عنكم) بالنصب. قال أبو حاتم : قرأ الأعمش

(فهو خيرٌ لكم نكفّر عنكم) بغير واو جزماً، والصحيح عن عاصم أنه قرأ مرفوعاً بالنون، وروى عن الحسن وروى عنه بالياء والجزم، وقرأ عبدالله بن عباس (وتكفّر عنكم من سيئاتكم) بالتاء وكسر الفاء والجزم، وقرأ عكرمة (وتكفّر عنكم) بالتاء وفتح الفاء والجزم. قال أبو جعفر النحاس: أجود القراءات (ونكفّر عنكم) بالرفع، هذا قول الخليل وسيبويه، قال سيبويه: والرفع ههنا الوجه، وهو الجيد؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء⁽²⁶⁾.

وهنا يذكر النحاس ست قراءات لاثني عشر قارئاً، ولم يكتف بذكر القراءات واختلافاتها، نجده يرحح قراءة الرفع اعتماده على الحس اللغوي، وثقافته النحوية الميالة إلى البصريين، معتمداً على رأي الخليل وسيبويه، ومستشهداً بقول الأخير تعضيذاً لما ذهب إليه، وليس هذا فقط فقد عاد ليفسر ويوضح القراءات الأخرى من دون أن يمس واحدة منها بالرد والرفض، فيبين دلالاتها بالاعتماد على مواقع إعرابها، يقول: " وأجاز الجزم بحمله على المعنى لأن المعنى وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء يكن خيرًا لكم ونكفر عنكم، والذي حكاه أبو حاتم عن الأعمش بغير واو جزماً يكون على البديل كأنه في موضع الفاء، والذي روي عن عاصم (ويكفّر عنكم) بالياء والرفع يكون معناه (يكفّر الله)، هذا قول أبي عبيد، وقال أبو حاتم معناه يكفّر الإعطاء، وقرأ ابن عباس (وتكفّر) يكون معناه وتكفّر الصدقات. وقراءة عكرمة (ونكفّر عنكم) أي أشياء من سيئاتكم، فأما النصب (ونكفّر) فضعيف، وهو على إضمار (أن)، وجاز على بعد؛ لأن الجزاء إنما يجب به الشيء لوجوب غيره فضارع الاستفهام⁽²⁷⁾.

ومن أبرز المآخذ على إعراب القرآن للنحاس:

1. رده لبعض القراءات التي بلغت حد التواتر، ولكن زدها لكونها مخالفة لرسم المصحف تحقيقاً.
2. التردد في تطبيق قاعدة "القراءة سنة متبعة"، وتطبيق القواعد النحوية.

ومما هو جدير بالإشارة أن من أوجه التجديد عن النحاس في نقد القراءات أنه كان يستطرد في توجيهه؛ فالأمر إلى الإطالة التي رافقها الغموض أحياناً في بعض العبارات؛ مما يجعل النفس تنفر والعقل يفتّر، إلا أن أسلوب النحاس يعد تجديداً في حركة التأليف في هذا الفن، إذ نقل نقد القراءات من إشارات ولمحات سهلة إلى الشرح، والتحليل، وسرد الشواهد والأدلة من آيات قرآنية وأبيات شعرية، ويتعرض لآراء النحاة مناقشة ونقداً، فضلاً عن قيام منهجه على أساس من المنطق والفلسفة، فهو يقتل المسألة بحثاً، ويعتمد لها من الأدلة المنطقية والنقلية ما يسند رأيه، ويقوي حجته.

ثانيًا: الزجاج:

يعتمد الزجاج في إعرابه على ذكر الآية القرآنية في التفسير، من بعد أن يختار ألفاظًا ليحللها على طريقته الخاصة في الاشتقاق اللغوي. يذكر أصلها والمعنى اللغوي الذي تدل عليه ويورد الكلمات التي تشاركها في حروفها أو بعضها، لردها جميعًا إلى أصل واحد، مستشهدًا من كلام العرب، شعراً أو نثراً، وقد يستطرد فيشرح الأمثلة التي يستشهد بها ثم يعرب الآية إن كان هنالك وجه للإعراب. اتضح ذلك في مناقشته للنحويين ورد آرائهم أو تأييدها في هذا الجانب يورد قراءات اللغويين، وأغلبها الشاذة مما يلي العشرة، وكذلك المشهورة لبيان المعنى لهذه القراءات سواء قبلها أو ردها، بل يتعداها إلى الحروف للوقوف عليه.

وفي غير موضع من الكتاب نجد الزجاج يشير إلى أهمية الأساس اللغوي والنحوي في فهم النصوص القرآنية؛ لأن فهم الآية يتوقف على فهم تركيبها اللغوي والالتفات إلى إعرابها، ومعرفة ما لها من معاني واستعمالات في لسان العرب. وهذا الركن يوجه إلى معاني فرعية لم تخطر على أذهان المفسرين.

ومن الملامح المميزة لمنهج الزجاج في نقد القراءات وتوجيهها نحوياً أنه يجمع بين التفسير بالمأثور والتفسير اللغوي والنحوي، فقد وازن بينهما بما لا يطغى جانب على آخر، ويهتم ببيان المعنى باختلاف القراءات، ويكثر من الاستشهاد بالشواهد الشعرية في بيان معاني الكلمات المراد تفسيرها.

والمقصود بالتفسير بالمأثور هو التفسير بما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، أو ما نُقِلَ عن الرسول - صلى الله عليه وسلم، أو ما نُقِلَ عن الصحابة رضوان الله عليهم، أو ما نُقِلَ عن التابعين رحمهم الله تعالى⁽²⁸⁾.

وقد أجاد واستفاض الإمام الزجاج في تفسير الكلمة أو الآية بنظيرهما في القرآن الكريم، من ذلك في تفسيره لقوله - تعالى - : " قال أوسطهم ألم أقل لكم لولا تسبحون"⁽²⁹⁾، قال: " أوسطهم " أعدلهم من قوله: "وكذلك جعلناكم أمة وسطاً"⁽³⁰⁾، وكذلك في تفسيره لقوله - تعالى - : " وحيء يومئذ بجهنم"⁽³¹⁾، قال: كما قال: " وبرزت الجحيم للغاوين"⁽³²⁾.

أما تفسير الآية بالحديث النبوي فقد استشهد به، ولكن لا تعدل كثرة استشاده بالقرآن الكريم، ولم يكن غالباً يعزو الأحاديث إلى مصادرها التي استقاها منها إلا ما رواها هو عن الإمام أحمد بما أجاز به ابنه عبد الله، وغالبًا يقول: " وجاء في التفسير"⁽³³⁾، وأحياناً يقول: " وجاء في الحديث"⁽³⁴⁾، ثم يورد الحديث بالمعنى وليس نصّاً، وغالبًا ما يورد الحديث بصيغ تحتمل التضعيف عند المحدثين، مثل: رُوِيَ، وقيل⁽³⁵⁾.

ومن أمثلة ذلك : في تفسيره لأول آية من سورة الكوثر، قال: " جاء في التفسير أن الكوثر نهر في الجنة أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل، حافته قباب الدر مجوف"⁽³⁶⁾، وفي تفسيره لقوله - تعالى - : " ثم لتسألن يومئذ عن النعيم "⁽³⁷⁾ قال: " وجاء في الحديث أن النبي عليه السلام أكل هو وجماعة من أصحابه تمرًا - وُرُوِي بُسْرًا - وشربوا عليه ماء، فقال : الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين، وجاء أن مما لا يُسأل العبد عنه لباسًا يوارى سوائه وطعامًا يُقيم به صلبه، ومكانًا يكنه من الحر والبرد"⁽³⁸⁾ ⁽³⁹⁾، وفي تفسيره لقوله - تعالى - : " الله الصمد "⁽⁴⁰⁾ قال : " روي في التفسير أن المشركين قالوا للنبي - صلى الله عليه وسلم - : انسب لنا ريك ؟ فأنزل الله عز وجل: " ولم يكن له كفواً أحد "⁽⁴¹⁾ ⁽⁴²⁾ ⁽⁴³⁾، وفي تفسيره لقوله - تعالى - : " فسوف يحاسب حسابًا يسيرًا (8) وينقلب إلى أهله مسرورًا "⁽⁴⁴⁾ قال: " روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أن ذلك العرض على الله عز وجل، وأنه من نوقش الحساب عُدب "⁽⁴⁵⁾ ⁽⁴⁶⁾.

وأما تفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين، فإن الإمام الزجاج يورد أقوالهم غالباً بلا عزو، وأيضاً يوردها بصيغة التضعيف: قيل وروي، إلا ما ندر، فمن أمثلة ذلك: في تفسيره لأول سورة التين قال: " قيل : التين دمشق والزيتون بيت المقدس، وقيل: التين جبل عليه دمشق والزيتون جبل عليه بيت المقدس، وقيل: التين والزيتون جبلان، وقيل: التين والزيتون هذا التين الذي نعرفه وهذا الزيتون الذي نعرفه "⁽⁴⁷⁾، وقد تبين أن هذه أقوال قد قالها إما الصحابة وإما التابعون⁽⁴⁸⁾.

وأما تفسير القرآن بذكر المرويات الإسرائيلية، فقد تساهل الإمام الزجاج في ذكر قليل من الروايات الإسرائيلية ولم يحكم بتضعيفها، والمراد بالإسرائيليات في اصطلاح العلماء: تلك الروايات التي مصدرها بنو إسرائيل، فهي كل ما تطرق إلى التفسير والحديث من أساطير قديمة منسوبة في أصل روايتها إلى مصدر يهودي أو نصراني، بل كل ما دسّه أعداء الإسلام من اليهود وغيرهم على التفسير والحديث من أخبار لا أصل لها في مصدر قديم يسمى أيضًا إسرائيلييات⁽⁴⁹⁾، ومعلوم أن الإسرائيلييات منها ما يوافق شرعنا فيجوز روايته، ومنها ما يخالف شرعنا فيُرد ولا يُروى، ومنها ما هو مسكوت عنه لا يخالف شرعنا ولم يأت ما يوافق، فهذا لا نصدقه لاحتمال أن يكون باطلاً، ولا نكذبه لاحتمال أن يكون حقاً، وقد أجاز بعض العلماء روايته وحكايته⁽⁵⁰⁾.

ومنهج الإمام الزجاج في تفسيره في الإسرائيلييات - كما ذكر آنفاً - أنه أورد روايات إسرائيلية ولم ينتقدها أو يبين ضعفها؛ مما يدل على تساهله في ذلك، وإن كانت الروايات التي ساقها في تفسيره لم تكن بتلك الكثرة التي في كتب التفسير الأخرى، ومن أمثلة ما ذكره الزجاج من إسرائيلييات: في تفسيره لقوله - تعالى - : " يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ

الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ" (51)، قال: " ويروى في التفسير أن قصة داود والملكين سببها أن إبليس - غضب الله عليه - تمثل له في صورة طير من ذهب فسقط بقربه، فأوى إليه ليأخذه، فتنحى وطلبه حتى إذا قارب أن يتناوله تنحى فبصر داود في اتباع الطير بامرأة تغتسل، وبصرت به فتجلت بشعرها حتى سترها، ويقال إنها امرأة أوريا بن حنًا، ويروى أنه كتب إلى صاحب جنده أن يقدم أوريا حتى يتزوج داود بامرأته، وهذا - والله أعلم - إنما كان من داود على جهة محبة أن يتفق له ذلك من غير أن يتعمد أو يسعى في دم الرجل؛ فجعله الله له ذنبًا لما أحبه، ويجوز أن يكون كتب في أن يقدم أمام التابوت هذا الرجل لبأسه ونجدته في الحرب ورجا كفايته فاتفق مع ذلك أن أصيب وبه حلت له امرأته فعوتب على محبة امرأة رجل ليس له غيرها، ولداود تسع وتسعون امرأة، فكان ذلك من ذنوب الأنبياء، فلما بالغ في التوبة، وجاهد نفسه في الرغبة إلى الله في العفو؛ حتى كاد أن يتلف نفسه تائبًا متنصلاً إلى الله من ذنبه، والله عز وجل قد وصف ذلك فقال: " اضْهَبْ عَلَيَّ مَا يَقُولُونَ وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ" (52) وقول علي عليه السلام - صلى الله على داود ورحمه - يدل على صحة هذا التأويل، والله أعلم" (54).

فيلاحظ على الإمام الزجاج رحمه الله خطؤه في إيراد هذه الرواية التي فيها تناول في حق مقام نبينا داود عليه السلام، ثم إن التعليل الذي عقب به هذه الرواية عليل، وكان من الأولى له تجنب مثل هذه الروايات التي نزه أنبياء الله المعصومين عنها.

ومعلوم أن هنالك قراءات يجوز القراءة بها؛ لتوفر الشروط اللازمة لذلك، وهي أن تكون أتت بطريق متواتر وموافقة لخط المصحف وموافقة للمشهور من العربية (55)، وأن هنالك قراءة شاذة لا يجوز القراءة بها وإن كانت جاءت بطريق صحيح إلا أنها خالفت على الأقل أحد شروط القراءة الجائزة، والإمام الزجاج قد اتبع منهجاً واضحاً في جعل القراءات مناراً له في تفسير الآيات وبيان معانيها أو إعرابها وقد التزم رحمه الله بالقراءات المتواترة ورد القراءات الشاذة في ذلك، وهو في بيانه للقراءات فإنه يذكر القراءات التي قرئت بها الآية أو المفردة بدون عزو إلى من قرأ بها من القراء غالباً، وقد يذكر أحياناً ذلك، ومن أمثلة ذكر الزجاج للقراءات ورد القراءة الشاذة في قوله - تعالى - : " يَوْمَئِذٍ يَصُدُّرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لَّيْرُؤًا أَعْمَالَهُمْ" (56) قال: " والقراءة (لَيْرُؤًا أَعْمَالَهُمْ) (وَيُرَوَى) : (لَيْرُؤًا أَعْمَالَهُمْ)، ولا أعلم أحداً قرأ بها، ولا يجوز أن يقرأ بما يجوز في العربية إذا لم يقرأ به من أخذت عنه القراءة (57) " (58).

وقد امتاز تفسير الزجاج بأنه تفسير لغوي، يُعنى ببيان معاني القرآن بما ورد في لغة العرب، من نثر وشعر وأساليب، والإمام الزجاج قد أبدع في الأسلوب اللغوي في تفسير القرآن الكريم، من ذلك تفسيره لقوله - تعالى

- : " عْتَلَّ بَعْدَ ذَلِكَ رَنِيمٌ " (59)، قال: " والزنيم جاء في اللغة أنه الملقق في القوم وليس منهم، قال حسان بن ثابت الأنصاري:

وأنت زنيم نيط في آل هاشم * كما نيط خلف الراكب القدح الفرد⁽⁶⁰⁾ " (61).

ومن منهج الإمام الزجاج رحمه الله الترجيح بين اللغات، وخصوصًا إذا تعارضت مع القراءة الصحيحة المتواترة، فمن ذلك في تفسيره لقوله - تعالى - : " يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ " (62) قال: (يَوْمٌ) منصوب بقوله : (مبعوثون) (63)، المعنى ألا يظنون أنهم يبعثون يوم القيامة، ولو قرئت: (يوم يقوم الناس) بكسر يوم لكان جيدًا على معنى ليوم يقوم الناس، ولوز قرئت بالرفع لكان جيدًا (يوم يقوم الناس)، على معنى ذلك يوم يقوم الناس، ولا يجوز القراءة إلا بما قرأ به القراء (يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ) بالنصب لأن القراءة سنة، ولا يجوز أن تخالف بما يجوز في العربية.

ويتعدى الزجاج أحياناً بيان المعنى اللغوي إلى بيان الأصل الذي اشتق منه، فهو مولع بالاشتقاق، فمن ذلك في تفسيره لقوله - تعالى - : " إِلَّا الْمُصَلِّينَ (22) الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ " (64) قال: " يعني به المحافظين على الصلاة المكتوبة، ويجوز أن يكون الذين لا يزيلون وجوههم عن سمت القبلة ولا يلتفتون، فيكون اشتقاقه من الدائم وهو الساكن " (65).

وقد عني أيضاً الزجاج بالأوجه الإعرابية من غير إسهاب فمثلاً في تفسيره لقوله - تعالى - : " الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ " (66) قال: " الأَوَّلَةُ : مرفوع بالابتداء، و " ما " رفع بالابتداء أيضاً، و " الحاققة " الثانية خبر " ما "، والعائد على " ما " (الحاققة) الثانية، على تقدير: الحاققة ما هي ؟ والمعنى تفخيم شأنها، واللفظ لفظ استفهام كما تقول: زيد ما هو؟ على تأويل التعظيم لشأنه في مدح كان أو ذم " (67).

يظهر من تفسير الزجاج رحمه الله تعالى لآيات الأحكام أنه تعرض لتفسيرها بشكل عام، ولم يتعرض للأحكام الفرعية المستنبطة من الآيات، فإذا ظهر خلاف في فهم ظاهر الآية ؛ فإنه يبين الخلاف من غير تعصب مذهبي، وإنما يذكر أقوال العلماء في المسألة، ثم يبين أدلة كل قول، وبعد ذلك يرجح ما وسعه اجتهاده من غير تحيز لمذهب ولا إقصاء لمذهب آخر، وأحياناً يبين اختلاف أقوال العلماء من غير ترجيح، وقد تميز الإمام الزجاج عن غيره أنه يسوق أيضاً أقوال اللغويين وحججهم، ومما يشهد لما ذكرناه تفسيره لقوله - تعالى: " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء " (68) ذكر أقوال علماء الفقه وأهل اللغة وحججهم في معنى (القراء) (69)، ثم ذكر اجتهاده رحمه الله، فقال: " والذي عندي أن القراء في اللغة الجمع، وأن قولهم

قَرِيْتُ الماء في الحوض من هذا، وإن كان قد أُلزِمَ الماء فهو جمعته، وقولك قرأت القرآن؛ أي لفظت به مجموعاً، والقرء يُقْرَأُ؛ أي يجمع ما يأكل في بيته، فإنما القرء اجتماع الدم في البدن، وذلك إنما يكون في الطهر، وقد يكون اجتماعه في الرحم، وكلاهما حسن، وليس بخارج عن مذاهب الفقهاء، بل هو تحقيق المذهبين، والمقرأة الحوض الذي يقرأ فيه الماء؛ أي يجمع، والمقرأة الإناء الذي يقرأ فيه الضيف⁽⁷⁰⁾.

ومن المسائل التي ذكر فيها أقوال العلماء من غير ترجيح لأحدها في قوله - تعالى - : " وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ " ⁽⁷¹⁾ قال: " ونحن نبين في هذه الآية ما قاله جمهور الفقهاء وما توجهه اللغة إن شاء الله، أجمعت الفقهاء أن أربعة أخماس الغنيمة لأهل الحرب خاصة، والخمس الذي سُمِّيَ في قوله: " فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ " إلى آخر الآية في الاختلاف.

فأما الشافعي فذكر أن هذا الخمس مقسوم على ما سَمَى اللهُ عز وجل من أهل قسمته، وجعل قوله: " فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ " افتتاح كلام، وأحسب معنى " افتتاح كلام " عنده في هذا أن الأشياء كلها لله عز وجل، فابتدأ وافتتح الكلام، فإن قال قائل: " فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ " كما قال: " يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ " ⁽⁷²⁾، ثم قسّم هذا الخمس على خمسة أنصباء، خمس للنبي - صلى الله عليه وسلم - وخمس ليتامى المسلمين لا ليتامى آل النبي - صلى الله عليه وسلم - وخمس في المساكين مساكين المسلمين لا مساكين النبي - صلى الله عليه وسلم - وخمس لابن السبيل، ولا يرى الشافعي أن يترك صنفاً من هذه الأصناف بغير حظ في القسمة.

وبلغني أنه يرى أن يفضل بعضهم على بعض على قدر الحاجة، ويرى في سهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن يصرف إلى ما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصرفه فيه، والذي روي أنه كان يصرف الخمس في عدد للمسلمين نحو اتخاذ السلاح الذي تقوى به شوكتهم، فهذا مذهب الشافعي وهو على لفظ ما في الكتاب.

فأما أبو حنيفة ومن قال بقوله فيقسم هذا الخمس على ثلاثة أصناف، يسقط ما للرسول من القسمة، وما لذوي القربى، وحجته في هذا أن أبا بكر وعمر لم يعطيا سهم ذوي القربى، وأن سهم النبي - صلى الله عليه وسلم - ذهب بوفاته، لأن الأنبياء لا تورث، فيقسم على اليتامى والمساكين وابن السبيل على قدر حاجة كل فريق منهم، ويعطي بعضاً دون بعض منهم خاصةً، إلا إنه لا يخرج القسم عن هؤلاء الثلاثة.

وأما مذهب مالك فيروى أن قوله في هذا الخمس، وفي الفيء أنه إنما ذكر هؤلاء المسمون لأنهم من أهم من يدفع إليهم، فهو يُجيز أن يقسم بينهم، ويجيز أن يعطي بعضاً دون بعض، ويجوز أن يخرجهم من القسم إن

الإرجاء بالإرجاء؛ فزعموا أنه لا يدخل النار إلا كافر لقوله: " لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى (15) الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى " وليس الأمر كما ظنوا، هذه نار موصوفة بعينها لا يصلح هذه النار إلا الأشقى الذي كذب وتولى، ولأهل النار منازل فمنها قوله: " إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار " (81)، والله عز وجل كل ما وعد عليه بجنس من العذاب فجاز أن يعذب به، وقال عز وجل: " إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ " (82) فلو كان كل من لم يشرك بالله لا يعذب، لم يكن في قوله -تعالى- : " وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ " فائدة، وكان يغفر ما دون ذلك".

وورد في تفسير الإمام الزجاج أيضاً ما يرد فيه على الروافض فقد قال في قوله - تعالى - : " فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً " (83) هذه آية قد غلط فيها قوم غلطاً عظيماً جداً لجهلهم باللغة، وذلك أنهم ذهبوا إلى أن قوله: " فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ " من المتعة التي قد أجمع أهل الفقه أنها حرام، وإنما معنى قوله: " فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ " أي: فما نكحتموه، على الشريطة التي جرت في الآية، آية الإحصان: " أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ " (84) أي: عاقدين التزويج الذي جرى ذكره، " فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً " أي: مهورهن، فإن استمتع بالدخول بها أعطى المهر تاماً، وإن استمتع بعقد النكاح أتى نصف المهر، والمتاع في اللغة كل ما أنفع به، فهو متاع، وقوله عز وجل في غير هذا الموضوع: " وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ " (85) ليس بمعنى زوجهن المتع، إنما المعنى أعطوهن ما يستمتعن به، وكذلك قوله: " وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ " (86)، ومن زعم أن قوله: " فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ " المتعة التي هي شرط في التمتع الذي تعمله الرافضة فقد أخطأ خطأ عظيماً؛ لأن الآية واضحة بينة (87).

ظهر من نقد الزجاج للقراءات القرآنية أنه صاحب ذوق نقدي؛ فهو لا يكتفي بإطلاق الأحكام، بل يفصل في مراتبها، فظهرت عنده عبارات، مثل: الأجود، ويليه في الجودة، وأضعفهما. أما أفصح اللغات عند الزجاج فهي لغة الحجاز، وتميم، وهذيل، وتهامة، وهو بذلك يحذو حذو سيبويه، ويردد عباراته أنفسها، إذ إن هذه اللغات عند سيبويه هي أفصح اللغات، أما معاييرها في نقدها فهي في أغلب الأحيان معايير القراءات القرآنية أعينها، وعلى الرغم مما انماز به الزجاج من فكر نقدي، إلا أنه يؤخذ عليه:

1. عدم تحليل الأحكام النقدية التي يطلقها، حيث يكتفي بإصداره الحكم النقدي فقط.
2. إطلاقه عبارات وأحكام نقدية في نقده للقراءات لا تليق بمقامها، كوصفه لها بالقبح مثلاً.
3. جعل الزجاج من بعض اللغات مقياساً بقيس عليه كل رديء وشاذ، وكان ينبغي عليه أن يطلق عبارات أليق وأنسب بالمقام.

4. وقد وجد الباحث الزجاج ينسب بعض الأقوال إلى قراء مشهورين ويردها، وأجمع العلماء على غير ذلك، كما ظهر في نقده حمزة الكوفي؛ مما غيَّب الدقة عنده في بعض الأحيان في نسبة القراءات إلى أصحابها.

كما تبين أن الزجاج أحد العلماء النقاد الذين اختطوا لأنفسهم منهجًا في نقده اللغوي على الرغم من أنه لم يؤلف كتابًا خاصًا بذلك، شأنه شأن غيره من النقاد، وكان منهجه موضوعيًا بعيدًا عن التعصب، يتسم بالعدالة، وكان خلقه النقدي يكتنفه التحفظ من الذم أو التهكم مصحوبًا بالجرأة في بعض الأحيان، إلا أن جرأته في الأحكام التي يطلقها أقل بكثير من تحفظه في تلك الأحكام، فمن الموضوعية في أحكامه النقدية نقده لقراءات بصرية، ولا سيما نقده لأبي عمرو بن العلاء (ت : 154 هـ)⁽⁸⁸⁾.

ويلاحظ على منهج الزجاج خلافًا للنحاس أنه غالبًا ما يتحرج من ذكر أسماء الذين ينقدهم، ويكتفي بذلك في عبارات، مثل: (قُرئت)، أو (قرأ بعضهم)، أو (وقيل)، أو (وجاء في التفسير)، أو (قيل في تفسيرها)، أو (وهي لغة)، وغيرها من العبارات المبنية للمجهول، بيد أنه بصريح في مواضع أخرى بأسماء من ينقد، فكان منهجه في ذكر المنقودين غير مستقر، كما يلاحظ على منهجه في النقد أنه في الغالب لا يُشير إلى أسماء كتب العلماء الذين أخذ عنهم، أو الذين ناقش أقوالهم⁽⁸⁹⁾.

المبحث الثاني: معايير نقد القراءة دراية

لم يكن الزجاج جاريًا وراء هواه في نقده القرآني، حيث كان يتبع منهجًا علميًا واضحًا ودقيقًا، يقوم على أصول النحو وأحكامه، كالسماع والإجماع والقياس واستصحاب الحال، فضلًا عن اعتماد على استدلالات أخرى تقتضيها طبيعة المادة المنقودة التي يجري البحث فيها.

عَوّل الزجاج على النص القرآني في استدلالته النقدية؛ لتثبيت القواعد وتقريرها، أو ترجيح حكم على حكم آخر، فاحتج به في غير موضع⁽⁹⁰⁾، ومن ذلك تخطئته من قال: إن (الميت) بالتشديد وكسر الياء لما لم يمت، و (الميت) بسكون الياء لما قد مات، قال الزجاج: " وهذا خطأ، إنما (ميّت) يصلح لما قد مات ولما سيموت، قال الله عز وجل: " إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ " (الزمر : 3)"⁽⁹¹⁾.

واحتج الزجاج بالنص القرآني عندما رد قول أبي عبيدة (ت : 210 هـ) في معنى قوله - تعالى - : " يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ " (الأحزاب : 30)، الذي ذكر أن معناه: يعذب ثلاثة أعذبة⁽⁹²⁾، قال الزجاج: " وهذا القول ليس بشيء؛ لأن معنى " يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ " يجعل عذاب جرمها كعذاب جرمين، والدليل

عليه " نُؤْتَهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ " (الأحزاب : 31) فلا يكون أن تُعْطَى على الطاعة أجرين، وعلى المعصية ثلاثة أعذبة"⁽⁹³⁾.

وكانت القراءات القرآنية إحدى معايير الزجاج في النقد، ولكن احتجاجه بها ليس مبنياً على نوعها؛ لأن للزجاج شروطاً للقراءة الصحيحة، فما وافقت شروطه قبلها واحتج بها، سواء أكانت متواترة أم آحاداً أم شاذة، وإن خالفت تلك الشروط فهي مردودة، وإن كانت متواترة.

ومن احتجاج الزجاج بالقراءات القرآنية ما ذكره في تفسير قوله - تعالى - : " لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ " (غافر: 15)، فذكر أنه يجوز أن يكون النبي - صلى الله عليه وسلم - يُنذِرُ بالذي يوحى إليه يوم التلاق، ويجوز أن يكون الله عز وجل يُنذِرُ يوم التلاقي، ثم رجح القول الأول (أي النبي صلى الله عليه وسلم)، ووصفه بأنه الأجود، ثم قال: " والدليل على ذلك أنه قُرئ (لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ) (94) بالتاء "⁽⁹⁵⁾.

وكان الزجاج أحد اللغويين والنحويين الذين احتجوا بالحديث الشريف، ومن وجوه احتجاجه أنه جعله معياراً يستند إليه في أحكامه النقدية؛ لإثبات صحتها، فمن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله - تعالى - : " أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ يُمْكِنْ لَكُمْ " (الأنعام : 6)، ذكر الزجاج قول العلماء في معنى القرن، فمنهم من قال : ثمانون سنة، وقيل : سبعون سنة، ولكن الزجاج خالف تلك الأقوال، واختار أن يكون معنى القرن: أهل مدة كان فيها نبي أو كان فيها طبقة من أله العلم، قلت السنون أم كثرت، وأدلى بحجته في ذلك فقال : " والدليل على هذا قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : خيركم قرني؛ أي أصحابي (رحمة الله عليهم)، ثم الذين يلونهم (يعني التابعين)، ثم الذين يلونهم"⁽⁹⁶⁾ (يعني الذين أخذوا عن التابعين)"⁽⁹⁷⁾.

واعتمد الزجاج اعتماداً كبيراً على الاستشهاد بالشعر في توجيه كثير من المسائل اللغوية والنحوية وإثبات قواعدها، وقد استشهد بشعر الطبقات الثلاث الأولى، أما الرابعة وهي طبقة المولدين، فلم يستشهد بشعر أحد منهم، وجعل الزجاج الاستشهاد بالشعر العربي معياراً لنقده اللغوي؛ فقد احتج به لتثبيت أحكامه النقدية في مواضع كثيرة⁽⁹⁸⁾، ففي نقده للقراءات في قوله - تعالى - : " وَكَأَيِّنْ مِّنْ نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ " (آل عمران : 146)، ذكر الزجاج أن في (كآين) لغتين قرئ بهما⁽⁹⁹⁾، هما: (كآين) بتشديد الياء، و(كائن) على وزن فاعل، ووصف القراءتين بالجودة والبلوغ، ولكنه رجح قراءة (كائن)، فقال: " وأكثر ما جاء الشعر على هذه اللغة، قال جرير⁽¹⁰⁰⁾ :

وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا " (101)

ومن استدلالات الزجاج بالمنتور من كلام العرب ما ذكره في تصويبه لدلالة لفظة (هَرَفَ)، فقد خطأ العامة في استعمالها لما يتعجل من الثمار وغيره، بل هي كلمة تبطنه، والصواب عنده أن يُقال: (بَكَرَ)، واستدل على لك بقوله: " وإنما تقول العرب في مثل ذلك: قد بَكَرَ، ويسمى ما يكون منه الباكورة " (102).

وعُني الزجاج عناية كبيرة بالقياس في تثبيت أحكامه النقدية في مواضع كثيرة من مصنفه موضع الدراسة (103)؛ إيماناً منه بما أضافه ذلك الدليل إلى العربية من نمو وتطور، ومن ذلك نقده من أبدل ضمة الواو في (اشتروا) همزة من قوله - تعالى - : " الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ " (البقرة: 16)، ووصف ذلك بأنه غلط، وعلل ذلك الحكم بقوله: " لأن الواو المضمومة التي تُبدل منها همزة إنما يُفعل بها ذلك إذا لُزمت ضميتها، نحو قوله عز وجل: " وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْتَتَتْ " (المرسلات : 11)، إنما الأصل (وقتت)، ... وضمة الواو في قوله: (اشتروا الضلالة) إنما هي لالتفاء الساكنين " (104).

ومن احتجاج الزجاج بالإجماع احتجاجه بالقراءة في قوله - تعالى - : " يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ " (آل عمران: 31)، ذكر أن القراءة بإظهار الراء مع اللام، ورد قول بعض النحويين الذين أجازوا إدغام الراء مع اللام في (يغفر لكم) (105)، ووصف ذلك بأنه خطأ فاحش، وذكر أن الراء حرف مكرر، فلو أدغم في اللام ذهب ذلك التكرير، ثم ثبت ذلك الحكم بقوله: " وهذا إجماع النحويين الموثوق بعلمهم " (106)؛ أي إجماعهم على خلاف ما ذكر لبعض النحويين الذين نقدهم.

ومن القراءات التي نقدها الزجاج: يحيى بن وثاب (ت: 103 هـ) في قوله - تعالى - : " مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ " (يوسف: 11)، حيث قرأ يحيى (تيمناً) (107)، ونقد الزجاج هذه القراءة بوصفها بالمخالفة لرسم المصحف، وإن كان لها وجه في العربية بكسر التاء في كل ما ماضيه على (فَعِلَ)، نحو: (أَمِنَ)، وأصل القراءة عند الزجاج (تأمنا) بالإدغام والإشمام، وهي اختيار أبي عبيد القاسم بن سلام (108)، وعدّ الإدغام جيّداً، وترك الإشمام (تأمناً) (109). كما عدّ (تأمنا) (110) جيّداً بالإظهار (111).

وهذا يؤكد تمسك الزجاج بشروط القراءة الصحيحة، فقراءة يحيى جائزة في قياس العربية إلا أنها مردودة؛ لأنها فقدت شرط موافقة أحد المصاحف، وفي هذا دليل على تحرر الزجاج من الأقيسة العربية في نقد القراءات القرآنية.

ويظهر نقد الزجاج للقراءات المتعلقة بالسند في نقد قراءة الحسن البصري⁽¹¹²⁾، ومن ذلك قوله – تعالى - :
" وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ " (المائدة: 47)، ذكر الزجاج أن القراءة (الإنجيل) بكسر الهمزة،
وقرأ الحسن (الإنجيل) بفتح الهمزة، ونقد قراءة الحسن ووصفها بالضعف، واحتج لذلك بأن (إنجيل) على
وزن (إفعال) من النجل، وشكك الزجاج في نسبة هذه القراءة للحسن، وأكد ابن جني أن الحسن لم يقرأ بها،
وإنما سمعها ممن قبله، ومما تقدم تبين أن الزجاج كان مصيبًا في نقده، ولم ينكر عليه أحد من العلماء ذلك،
كما أنه تمسك بشروط القراءة الصحيحة، فحجته الأولى في رد هذه القراءة أنها ليس لها نظير في كلام العرب،
وهذا يُفقد القراءة شرطًا من شروطها، وهو أن يكون لها وجه في العربية، وأما حجته الثانية فهي عدم التأكد
من صحة سندها عن الحسن.

من معايير النقد التي تتضح لدى النحاس إحدى القراءات التي أكثر فيها ذكر أوجه القراءات وآراء القراء قوله
– تعالى – من سورة آل عمران: " ما كان لبشر أن يُؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا
عبادًا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون " (113)، فقد ذكر في
كلمة (تعلمون) الواردة في الآية الكريمة جملة من القراءات، فقال: " (بما كنتم تعلمون الكتاب) قراءة أبي
عمرو وأهل المدينة، وقرأ ابن عباس وأهل الكوفة (تَعَلَّمُونَ) بفتح التاء وتشديد اللام؛ أي تتعلمون، واختار
أبو عبيدة قراءة أهل الكوفة؛ لأنها تجمع بين اللغتين والمعنيين؛ لأنهم يعلمون ويدرسون، فخولف أبو عبيد
في هذا الاختيار؛ لأن شعبة روى عن عاصم عن زر عن عبدالله بن مسعود (ولكن كونوا ربانيين)، قال حكماء
علماء. وقال الضحاك: لا ينبغي لأحد أن يدع حفظ القرآن جهده؛ فإن الله عز وجل يقول (ولكن كونوا ربانيين
بما كنتم تَعَلَّمُونَ الكتاب وبما كنتم تدرسون)؛ أي فقهاء علماء بعلمكم " (114).

والنحاس هنا – كعادته – يسوغ ويفسر هذه القراءات من خلال تأويلها بما يطابق الدلالة التي توحىها، والمعنى
الذي أفاده منها؛ ليقربها إلى الأذهان ولكي تكون أكثر قبولًا من لدن المتلقي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن النحاس
لم يشر عند عرضه للقراءات في هذه الآية إلى قراءة أبي حيوة (تُدْرَسُونَ) بضم التاء وكسر الراء التي ذكرها ابن
جني في المحتسب، والتي عدّها من القراءات الشاذة⁽¹¹⁵⁾، وهذا مما قد يوحي بعدم التزامه بعرض كل القراءات
في الآية الواحدة، وهو خلاف منهجه الذي سار عليه، أو ربما قد تكون هذه على غير الشهرة التي عليها غيرها
من القراءات الشواذ فأهملها. ومثلها قراءة قوله – تعالى – من سورة النساء (أو جاءوكم حصرة صدوركم)
المروية عن الحسن البصري وجماعة⁽¹¹⁶⁾، التي لم يرد لها ذكر في إعراب القرآن، فيما هو قد ذكرها في كتابيه
معاني القرآن والقطع والاستئناف، وذكر معها تفسير معاني هذه القراءة نقلًا عن أبي العباس محمد بن يزيد

المبرد، وسبب شذوذها – كما يقول: " لأن هذه القراءة مخالفة للمصحف الذي عليه الجماعة الذين لا يجوز عليهم الغلط"⁽¹¹⁷⁾.

وهذا الأمر يتكرر مع قراءات شاذة كثيرة قد لا تكون – كما أشرنا آنفًا – مشهورة، إلا أنه لم يهمل مثلًا قراءة شاذة مشهورة عن الحسن البصري أيضًا، وهي قراءته لقوله – تعالى – من سورة الشعراء: " وما تنزلت به الشاطين"⁽¹¹⁸⁾، إذ قرأ قراءة مخالفة لجمهور القراء، يقول النحاس: " وقرأ الحسن (الشياطون)، وهو غلط عند جميع النحويين ... وسمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: هكذا يكون غلط العلماء إنما يكون بدخول شبهة، لما رأى الحسن رحمه الله في آخره ياءً ونونًا، وهو في موضع اشتبه عليه بالجمع المُسلم فغلط ... وقد قرأ هو مع الناس (وإذا خلوا إلى شياطينهم)، ولو كان هذا بالواو في موضع الرفع لوجب حذف النون للإضافة"⁽¹¹⁹⁾.

الملاحظ هنا أيضًا أنه ذكر أن هذه القراءة غلط من جهة النحو، ولم يشر إلى شذوذها من وجهة نظر القراءات؛ لذا اختار أن يضمن تعليق المبرد عليها بوصفه نحويًا، واكتفى أن يختفي خلفه. وهو ما دأب عليه في كتابه (إعراب القرآن)، إذ اعتمد التحليل النحوي في الأعم الأغلب من القراءات التي ضعّفها، أو تلك التي خطّأها، معتمدًا في الغالب على آراء النحويين البصريين، وفي أحيان أخرى على آراء الكوفيين، ولاسيما إذا ما وافقت آراء أئمة النحو البصري، ففي إعرابه للآية الكريمة من سورة الأعراف، قوله – تعالى – : " إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم فادعوهم فليستجيبوا لكم إن كنتم صادقين"⁽¹²⁰⁾، يتحدث عن قراءة سعيد بن جبير (إن الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم) بتخفيف (إن) وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادًا بالتونين ونصب أمثالكم؛ قال: " وهذه القراءة لا ينبغي أن يُقرأ بها من ثلاث جهات إحداها أنها مخالفة للسواد، والثانية أن سيبويه يختار الرفع في خبر (إن) إذا كانت بمعنى (ما)، فيقول : إن زيدٌ منطلقٌ؛ لأن عما ما ضعيف، وإنْ بمعناها أضعف منها. والجهة الثالثة أن الكسائي زعم أ، (إن) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب، كما قال عز وجل (إن الكافرون إلا في غرور)"⁽¹²¹⁾ بكسر النون.

ويؤيد هذا الرأي من جهة أخرى إكثاره من النقل عن أبي عمرو بن العلاء، إلا أنه وإن كان ميالًا إلى النحو البصري، لم يكن على الدوام منتصرًا لأبي عمرو بن العلاء في كل آرائه، كما يرى الدكتور أحمد خطاب العمر، الذي يقول أنه " ينتصر له، فيعلل لما جاء به من قراءات، وتعليقاته هي تعليقات محتملة في اللغة والنحو، ليخرج بقبول روايته أو قراءته ... لأنه ينتصر للبصريين من خلال قراءة أبي عمرو"⁽¹²²⁾. ففي عديد القراءات نراه يرد قراءة أبي عمرو بن العلاء حينما لا توافق رأيه، أحيانًا بالاعتماد على الآراء التي تخالف رأيه من دون أن

يباشر الرد بنفسه؛ وهذا ما نراه في رده قراءة أبي عمرو الآية الكريمة من قوله - تعالى - في سورة الكهف: "فانطلقا حتى إذا لقيلا غلامًا فقتله قال أقتلت نفسًا زكيةً بغير نفس لقد جئت شيئًا نكرًا"⁽¹²³⁾، فقد قرأ أبو عمرو وأهل الحرمين (قال قتلت نفسًا زكية)، في حين أن قراءة الكوفيين (زكية)، التي نستشعر أنه يختارها، إذ يقول: " فزعم أبو عمرو أن زكية ههنا أولى؛ لأن الزاكية التي لا ذنب لها: والذي قتله الخضر صلى الله عليه طفلاً، وخالفه في هذا أكثر الناس، فقال الكسائي والفراء: زاكية زكية واحد؛، وقال غيرهما: لو كان الأمر على ما قال لكان زكية أولى؛ لأن فعلياً أبلغ من فاعل، ولم يصح أن الذي قتله الخضر كان طفلاً، بل ظاهر القرآن يدل على أنه كان بالغاً. يدل على ذلك بغير نفس، فههنا يدل على أن قتله بنفسه جائز، وهذا لا يكون لطفل، ولا يقع القود إلا بعد البلوغ"⁽¹²⁴⁾.

فالنحاس لم يرد قراءة أبي عمر فقط، وإنما أيد قراءة الكوفيين ناقلاً آراء أئمتهم فيها، ونرى أن الرأي الذي لم ينسبه إلى أحد بعينه من العلماء واكتفى بنسبته بالقول: (وقال غيرهما)، قد يكون رأيه هو وتعليله اختيار قراءة الكوفيين من دون أن يصحح بنسبة الرأي إليه.

وفي أحيان يرد بنفسه صراحة على تعليقات أبي عمرو لقراءته، ويذكر مخالفته له، وهذا ما نجده حين يذكر اختلاف التفسيرات في القراءات الواردة في قوله - تعالى - : " حتى إذا بلغ بين السدين وجد من دونهما قومًا لا يكادون يفقهون حديثًا"⁽¹²⁵⁾، فقد قرأ أبي عمرو (بين السدّين) بفتح الثاني، ويشير إلى تفسيرات الكلمتين بين الفتح والضم لقراءة أهل المدينة وعاصم (الدّين) بضم الأول وفتح الثاني، ويشير إلى تفسيرات الكلمتين بين الفتح والضم من بينها تفسير أبي عمرو الذي يشير إليه بالقول: " وقال أبو عمرو بن العلاء : السدّ بالفتح هو الحاجز بينك وبين الشيء، والسدّ بالضم ما كان من غشاوة في العين، وقال عبد الله بن أبي إسحق: السدّ بالفتح ما لم يره عينك، والسدّ بالضم ما رآته عينك. قال أبو جعفر: هذه التفريقات لا تُقبل إلا بحجة ودليل، ولا سيما وقد قال الكسائي: هما لغتان بمعنى واحد. ووقع هذا الخلاف بلا دليل ولا حجة. والحق في هذا ما حكى عن محمد بن يزيد، قال: السدّ المصدر، وهذا قول الخليل وسيبويه، والسدّ الاسم، فإذا كان على هذا كانت القراءة بالضم أولى؛ لأن المقصود الاسم لا المصدر"⁽¹²⁶⁾.

وعلى هذا فقد خالف النحاس قراءة أبي عمرو بن العلاء، واختار رأي البصريين في التفريق بين الكلمتين متمثلاً برأي المبرد الذي نقله، والذي هو قول إمامي البصرة في اللغة الخليل وسيبويه.

ومع هذا فالنحاس نجده في أحيان يعلل قراءات أبي عمرو المخالفة ويجد لها وجهًا مقبولًا، والملاحظ أن هذا لا يكون إلا حينما تتفق هذه القراءة أو تلك مع ما يرجّحه هو، أو أن تكون بحاجة إلى تأويل دلالي لا يمس

القواعد النحوية أو اللغوية، فهو حين يعرض القراءات في قوله - تعالى - في سورة مريم: " قال إنما أن رسول ربك لأهب لك غلامًا زكياً"⁽¹²⁷⁾، يعلل قراءة أبي عمرو (ليهب) التي خالف بها قراءة الهمز التي يصفها النحاس بأنها قراءة أكثر الناس، وهي الصحيحة عن نافع بن أبي نعيم، ويذكر قول أبي عبيد عن هذه القراءة؛ يقول: "قال أبو عبيد وهذا مخالف لجميع المصاحف كلها، قال: ولو جاز أن يُغيّر حرف من المصحف للرأي لجاز في غيره. قال: وفي هذا تحويل القرآن حتى لا يعرف المنزل منه من غيره"⁽¹²⁸⁾.

وعلى الرغم من قول أبي عبيد الذي يرى في هذه القراءة تغييرًا لحروف المصحف الشريف وتحويلًا للقرآن الكريم، نجد أن النحاس يوجه هذه القراءة من خلال إيجاد احتمالين لها: "أحدهما أن يريد (لأهب) ثم يخفف الهمزة، والآخر أن يكون على غير تخفيف الهمزة، ويكون معناه أرسلني ليَهَب"⁽¹²⁹⁾، وهذا مما لا يقتصر على النحاس؛ فإننا نجد أن معاصريه ابن خالويه وأبا علي الفريسي قد ذكرا أكثر مما ذكره النحاس من تفصيل وتعليل⁽¹³⁰⁾.

الخاتمة:

في ختام بحثنا نجد أنه لا بد من ذكر النقاط التي توصل إليها البحث في منهجي أبي جعفر النحاس وأبي إسحق الزجاج في تناولهما القراءات في كتابيهما إعراب القرآن، وأسلوبهما الذي تبين لنا من عرضهما تلك القراءات ونقدتهما لها:

- 1- أولى أبو جعفر النحاس القراءات القرآنية عناية كبيرة؛ لثقافته الغزيرة، وعلى إثر كونه أحد مؤرخي القراءات.
- 2- يتمثل أسلوب أبو جعفر النحاس في نقد القراءات في استقراء آراء القراء كل في قراءته، فضلًا عن ذكره سلسلة الأسانيد التي نقلت روايات هذه القراءة أو تلك، ويقف عند هذا الحد، بل يمارس على تلك الروايات عملية نقدية تتمثل في رده بعض القراءات، أو تضعيفه روايات أخرى، أو قبوله بعض منها أو تأييدها، أو ترجيحه قراءة على قراءة أخرى.
- 3- لا يكتفي النحاس في كثير من الأحيان عند حديثه عن القراءة بذكر اسم صاحبها، وتسلسل روايتها، بل إنه في كثير من الأحيان يحاول الإحاطة بكل القراءات التي وردت في موضع القراءة.
- 4- اعتمد النحاس على قراءات القراء المشهورين، وتأثر بهم، ورغم ذلك فلم يجد حرجًا في نقد بعض قراءاتهم؛ إذ نراه تارة يأخذ بها، وكثيرًا ما يضعف عددًا آخر منها، وتارة أخرى يرى أن هذه القراءة أو تلك

مردودة كونها غير موافقة للمصحف الذي عليه الجماعة، أو أن في هذه القراءة لحنًا هنا، أو غلطًا من القارئ، أو أن هذه القراءة على التفسير، وهو أيضًا لا يكتفي بالتعليق على هذه القراءات، وإنما يجد في البحث عن العلة في رده هذه القراءة أو تلك، ويذكر السبب، ويستعين بقراءة أخرى ليوضح موقفه من القراءة، ويبين الأسباب التي دعت به إلى دردها.

5- دأب النحاس في كتابه (إعراب القرآن) في رده على بعض القراءات على أن يختار تعليقًا لأحد النحويين البصريين - كما جاء كثرة إيراده تعليقات المبرد - ، مكتفيًا بالاختباء خلفه، وفي هذا كأنه يقول للقارئ أن هذا الرأي هو ما يوافق ما يذهب إليه.

6- وتوصل البحث إلى أن جمع القراءات والبحث عن إسنادها كان الدافع الأول إلى نقد القراءات وخصها بالتأليف بعد أن مَدَّت لهم الأسباب، ومهدت أمامهم السبل، فألّفوا كتبًا مستقلة في نقد القراءات واهتموا بنسبة كل قراءة إلى صاحبها، وتنوعت طرقهم بالنقد بين مستطرد ومقتضب، لكن الاقتضاب والسهولة والتيسير هي الصفة التي سادت بين ناقدتي القراءات في تلك الحقبة. ثم اتجه بعد ذلك أصحاب القراءات في القرن الرابع وما بعده إلى نقد القراءات ضمناً في تفاسيرهم، وكان توجيههم بطريقة حشدية، فكانوا إذا ما مروا بآية ذكروا جميع القراءات الواردة فيها صحيحة كانت أم شاذة، وبينوا أوجهها في العربية، وذكروا أقوال أسلافهم في توجيهها، وحشدوا لها أكبر قدر من الشواهد.

7- برز الزجاج ناقدًا مميّزًا في نقده، فجاءت أحكامه مسموعة لدى العلماء، وقد ركن إليها الكثير منهم، والناقد المميز من يُسمع حكمه ويُركن إليه، وقد اتسعت دائرة النقد عنده لتشمل مجالات شتى وعلماء كثيرين، بيد أن مفهوم النقد بمعناه الدقيق ظهر عنده في تصويبه اللغوي، وقد كشف البحث أن للزجاج غايتين رئيسيتين من النقد اللغوي، هما: صيانة اللسان من اللحن، وتقعيد القواعد.

8- انماز الزجاج بالموضوعية والتحفظ في أحكامه النقدية، وقد ظهرت الموضوعية عنده في اتجاهين، الأول: في نقده قراء وعلماء بصريين، والآخر: قلة حدة نقده للغويين مشهورين أمثال أبي عبيدة، وقطرب، والأصمعي، وأبي عبيد. نعم إنه شكك برواية أبي عبيدة وأبي عبيد واتهمهما بعدم الضبط، بيد أنه لم يتعرض لهما في نقده مثل ما تعرّض لهما معاصروه الذين انماز نقدهم بالعنف والحدة والتهكم، والدليل أنه وثّق أبا عبيدة.

9- عدم تحليل الأحكام النقدية التي يطلقها، حيث يكتفي بإصداره الحكم النقدي فقط.

10- إطلاقه عبارات وأحكام نقدية في نقده للقراءات لا تليق بمقامها، كوصفه لها بالقبح مثلاً.

11- وقد وجد الباحث الزجاج ينسب بعض الأقوال إلى قراء مشهورين ويردها، وأجمع العلماء على غير ذلك، كما ظهر في نقده حمزة الكوفي؛ مما غيب الدقة عنده في بعض الأحيان في نسبة القراءات إلى أصحابها.

الإحالات:

1. ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي (المتوفى: 438هـ)، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية 1417 هـ - 1997 م، ص 6.
2. ينظر: ابن منظور الأنصاري (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2010م، مجلد 1، ص 901.
3. ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، طبعة الكويت، 2008م، ج 5، ص 41.
4. ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 3، ص 404.
5. السابق، ص 358.
6. ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، 2001 م، م، ج 4، ص 256.
7. ينظر: ابن الجزري، محمد بن محمد (ت 838هـ)، منجد المقرئين، ومرشد الطالبين، اعتنى به علي بن محمد العمران، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1988م، ص 3.
8. جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: د محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط 1، 2006م، ص 51.
9. ابن الجزري، منجد المقرئين، ومرشد الطالبين، ص 4.
10. جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1966م، ج 1، ص 362.
11. المصدر نفسه، ج 1، ص 362.
12. ينظر: د. أحمد خطاب العمر، أبو جعفر النحاس، سلسلة نوابغ الفكر العربي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط 1، 1988م، ص 81.
13. أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي، مطبعة العاني، بغداد، ط 1، 1977م، ج 1، ص 115.

14. نفسه، ج1، ص 120.
15. د. أحمد خطاب العمر، أبو جعفر النحاس، ص 83 – 84.
16. ينظر: د. أحمد خطاب العمر، أبو جعفر النحاس، ص 84.
17. البقرة: 26.
18. أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص 152.
19. المصدر نفسه، ج1، ص 152 – 153.
20. جعلها ابن جني في القراءات الشواذ، وفي توجيهه لها يرى أن (ما) هاهنا بمنزلة الذي؛ أي : لا يستحي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلاً، فحذف العائد على الموصول، وهو مبتدأ. ابن جني، المحتسب، ج1، ص 145.
21. أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص 153.
22. البقرة: 38.
23. أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص 165 – 166.
24. ابن جني، المحتسب، 1 / 158.
25. البقرة: 271.
26. أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص 290.
27. نفسه، ص 291، 292.
28. نفسه، ص 292.
29. آل عمران، 79.
30. أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص 347.
31. انظر: محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، ج 1، ص 163.
32. القلم: 28.
33. البقرة: 143.
34. الفجر: 23.
35. الشعراء: 91.
36. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 5، ص 284.
37. التكاثر: 8.

38. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 5، ص 284.
39. صل الحديث الذي ذكره الإمام الزجاج حديثان، أولهما : أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأثرية، ومفاده أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من بيته جائعًا، فلقى أبا بكر وعمر أيضًا قد أخرجهما الجوع، فذهبوا إلى بيت رجل من الأنصار، فضيفهم بعدق فيه بسر وتمر ورطب وذبح لهم شاة، فلما أن شبعوا ورووا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "والذي نفسي بيده لتسألن عن هذا النعيم يوم القيامة"، وأما الحديث الثاني فقد أخرجه أهل السنن وغيرهم ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من طعامه قال : " الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين "، إلا أن في سند الحديث راو مجهول، وسيتبين تفصيل ذلك في قسم التحقيق في تفسير سورة التكاثر.
40. الإخلاص: 2.
41. الإخلاص: 4.
42. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 5، ص 291.
43. ورد هذا الحديث بطرق متعددة في إسناد كل منها ضعف، وممن أخرجه الإمام أحمد في مسنده والترمذي في سننه، والطبري في تفسيره، والطبراني في المعجم الأوسط، والبيهقي في شعب الإيمان وغيرهم، إلا أن جميع تلك الروايات المختلفة والمتعددة يقوي بعضها بعضا، ويجعل من السبب المذكور في نزول السورة سببا صحيحا، وسيتبين تفصيل ذلك في التحقيق في موضع تفسير سورة الإخلاص.
44. الانشقاق: 8، 9.
45. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 5، ص 235.
46. صحيح البخاري، مج1، ج1، ص 37.
47. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 5، ص 262.
48. انظر: تفسير مجاهد، ص 737.
49. الإمام الزجاج ومنهجه في كتابه معاني القرآن وإعرابه، علال عبد القادر بندويش، ص 295.
50. التفسير والمفسرون، الذهب، ج 1، ص 189 – 191.
51. السابق، ص: 26.
52. الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، للدكتور محمد بن محمد أبو شهبه، ص 256-258.
53. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 5، ص 246.

54. صفحات في علوم القراءات، لعبد القيوم بن عبد الغفور السندي، ص 49 – 77.
55. الزلزلة: 6.
56. ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج 22، ص 421.
57. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 5، ص 268.
58. القلم: 13.
59. انظر: ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: د. وليد عرفات، ج 1، ص 399 – 398، وشرح ديوان حسان
ابن ثابت الأنصاري، عبدالرحمن البرقوقي، ص 160 – 161.
60. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 4، ص 160.
61. المطففين: 6.
62. المطففين: 4.
63. المعارج: 22، 23.
64. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 4، ص 173.
65. الحاقة: 1، 2.
66. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 4، ص 166.
67. البقرة: 228.
68. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 1، ص 259 – 262.
69. الأنفال: 41.
70. الأنفال: 1.
71. التوبة: 60.
72. البقرة: 98.
73. البقرة: 215.
74. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 2، ص 335 – 337.
75. الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، ص 335 – 337.
76. آل عمران: 31.
77. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 1، ص 335.
78. نفسه، ص 19.

79. ينظر: الزجاج: حياته وآثاره ومذهبه في النحو (ماجستير)، ص 101.
80. ينظر: الدراسات النحوية في كتاب معاني القرآن وإعرابه (ماجستير)، ص 12.
81. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 2، ص 144، 184، 282، 3/415.
82. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 2، ص 144.
83. ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة، 2/136.
84. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 4، ص 226.
85. قرأ نافع وابن عامر (لتنذر) بالتاء، وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (لينذر) بالياء، ينظر: السبعة في القراءات، ص 544.
86. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 4، ص 369.
87. ينظر: صحيح البخاري: 2/839.
88. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 2، ص 229.
89. نفسه، 2/229.
90. نفسه، 1/63، 475.
91. قرأ ابن كثير (كائن)، وقرأ الباقون (كأين)، ينظر: حجة القراءات، 174، 175.
92. ينظر: ديوانه، 1/244.
93. ينظر: محاضرات في تاريخ النقد عند العرب، ص 14.
94. ينظر: الزجاج حياته وآثاره، ص 101.
95. ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 2، ص 144، 184، 281.
96. نفسه، 2/144.
97. ينظر: مجاز القرآن، 2/136.
98. ينظر: البحث النحوي المعاصر في العراق، ص 56.
99. ينظر: السبعة في القراءات، ص 544.
100. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 4، ص 369.
101. ينظر: صحيح البخاري، 2/839.
102. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 2، ص 229.
103. ينظر: حجة القراءات، ص 174، 175.

104. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 1، ص 409.
105. ينظر: حجة القراءات، ص 80.
106. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 1، ص 398.
107. السابق، 40/1، 41، 50، 51، 70، 81.
108. قرأ أبو عمرو وحده بإدغام الراء في اللام، ينظر: الحجة في القراءات السبع: 80.
109. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 1، ص 398.
110. ينظر: شواذ القراءات، ص 242.
111. ينظر: جهود الإمام أبي عبيد في علوم القراءات، ص 279.
112. ينظر: السبعة في القراءات، ص 345.
113. ينظر: شواذ القراءات، ص 242.
114. ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج 3، ص 93، 94.
115. السابق، 180/2.
116. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، 1/ 260.
117. د. عبداللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2002م، ج2، ص 124.
118. أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص 155.
119. الشعراء: 210.
120. أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص 503، 504.
121. الأعراف: 194.
122. أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص 657 – 658.
123. د. أحمد خطاب العمر، أبو جعفر النحاس، ص 88- 89.
124. الكهف: 73.
125. أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص 286.
126. الكهف: 92.
127. أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص 293.

128. مريم: 19.
129. أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص 308.
130. ينظر: ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت 370هـ): الحجة في القراءات السبع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط3، 1979م، ص 336 – 337.

المصادر والمراجع:

1. ابن الجزري، محمد بن محمد (ت 838هـ)، منجد المقرئين، ومرشد الطالبين، اعتنى به علي بن محمد العمران، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م
2. ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي (المتوفى: 438هـ)، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية 1417 هـ - 1997 م
3. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م
4. ابن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر البغدادي (المتوفى: 324هـ)، السبعة في القراءات، المحقق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، الطبعة: الثانية، 1400هـ
5. ابن مجاهد، شواذ القراءات، تحقيق أحمد السامرائي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، 2018م
6. ابن منظور الأنصاري (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2010م، مجلد 1.
7. أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد، ابن زنجلة (المتوفى: حوالي 403هـ)، حجة القراءات، المحقق ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة
8. أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى: 209هـ)، مجاز القرآن، المحقق: محمد فواد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة الطبعة: 1381 هـ
9. الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، للدكتور محمد بن محمد أبو شهبه، مكتبة السنة، ط4، 1408 هـ
10. الإمام الزجاج ومنهجه في كتابه معاني القرآن وإعرابه، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بالسعودية، إعداد الباحث علال عبد القادر بندويش، إشراف د غالي الحمضي، 2012م

11. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، صحيح البخاري، المحقق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة الأولى، 1422هـ
12. التميمي محمد خليفة، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، (ط. أضواء السلف)، 1999م
13. الخطيب، د. عبداللطيف، معجم القراءات القرآنية، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2002م ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت 370هـ): الحجة في القراءات السبع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط3، 1979م
14. الدراسات النحوية في كتاب معاني القرآن وإعرابه (ماجستير)، محمود عبد اللطيف الهيتي، إشراف د محمد جاسم معروف، كلية التربية بالأنبار، 2000م
15. ديوان جرير بن عطية الخطفي بشرح محمد حبيب، تحقيق نعمان محمد، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، 1986 م
16. ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت، لبنان، 2006م
17. الذهبي، د محمد حسين: التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، 1976م
18. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، طبعة الكويت، 2008م، ج5.
19. الزجاج: حياته وآثاره ومذهبه في النحو (ماجستير)، محمد صالح التكريتي، جامعة بغداد، 1967م
20. الزجاج، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، ج 3.
21. الزجاج، أبو إسحق السري (ت 311هـ)، 2004م، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده الشلبي، ط دار الحديث بالقاهرة.
22. السلوم، د أحمد فارس، جهود الإمام أبي عبيد في علوم القراءات، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2006م
23. السندي: د. أبو طاهر عبد القيوم بن عبد الغفور، صفحات في علوم القراءات، المكتبة الأمدادية، الطبعة: الأولى- 1415 هـ
24. السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: د محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 2006م

25. السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1966م
26. الصفار، إبتسام، محاضرات في تاريخ النقد عند العرب، جهينة للنشر والتوزيع، 2006م
27. العمر، د. أحمد خطاب، أبو جعفر النحاس، سلسلة نوابغ الفكر العربي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1988م
28. القرطبي أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384 هـ - 1964 م
29. مجاهد: أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (المتوفى: 104هـ)، تفسير مجاهد، المحقق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1989 م
30. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، 2001 م، ج4.
31. مظلوم، مكي نومان، البحث النحوي المعاصر في العراق، الجامعة المستنصرية، 2012م
32. النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1977م.